مجلة المعجمية - تونس

ع 20

2004

سلام بزي حمزة
جامعة ليون 2
مركز البحث في اللسانيات العربية
مركز البحث في المصطلح والترجمة

تشكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه بين المعنى المعجمي والمعنى الاصطلاحي

أ- مقدمة :

المصطلح نوعان: بسيط ومركب. أما البسيط فألفاظ مفردة يبتدعها نظام التسمية الخاص بكل لغة من اللغات، وقد بنت العربية أكثر وحدات التسمية فيها على جذور ثلاثية صامتة؛ ذلك أن النظام المقطعي فيها فرض فصلا بين صوائتها وصوامتها، فجعل لكل صنف من هذين الصنفين وظائف ليست للصنف الآخر. وقد جعل هذا النظامُ التسميةَ للحروف الصوامت، لأنها أكثر عددا، فهي وحدها القادرة على إنتاج عدد كبير من وحدات التسمية يلبي حاجة الجماعة اللغوية[1]، وجعل للحروف الصوائت وظائف أخرى، فهي في داخل الجذر تحدد المعنى العام الذي تؤديه الحروف الصوامت، وهي في خارج الجذر حركات الإعراب التي تحدد العلاقات بين وحدات التسمية في الجملة. أما ما كان على أقل من ثلاثة أحرف أو على أكثر من ذلك فإنه يُرد غالبا إلى الثلاثي بزيادة حرف أو بحذف حرف، وما كان على أكثر من أربعة أحرف فخارج على النظام اللغوي العام للعربية.

أما المصطلح المركب فيعتمد على نظام الخطاب، وغالبا ما يكون اللجوء إليه حين يعجز نظام التسمية عن إيجاد ألفاظ مفردة بسيطة للتعبير عن المفاهيم الجديدة، فيُؤتى بعبارة مركبة من الألفاظ المفردة البسيطة لتقوم مقامها، أو حين يراد شرح المفهوم وتقريبه إلى الأذهان، وأكثر ما يكون ذلك في مرحلة التأسيس المصطلحي. وقد تطول هذه التراكيب أو تقصر حسب الحاجة، غير أنه لا بد فيها من لفظين مفردين على الأقل تجمع بينهما علاقة من العلاقات التي يفرضها نظام الخطاب في ربط المفردات بعضِها ببعض، كعلاقة المضاف بالمضاف إليه، وعلاقة النعت بالمنعوت. أما علاقة الاسنادفلا تكون في المصطلحات لأنها تُنشىء جملا، فإن قامت مقام المصطلح المفرد فإنما يكون ذلك على سبيل الحكاية.

وسأحاول في ما يلي من هذا العرض أن أتتبع المصطلح البسيط في كتاب سيبويه للنظر في تشكُّله، وفي العلاقة التي تربطه بألفاظ اللغة العامة.

ب – الموروث والجديد في مصطلحات الكتاب :

في كتاب سيبويه مئات من المصطلحات البسيطة يمكن استخراجها من الثبت الذي أعده جيرار تروبو لمفردات الكتاب، أو من الثبت الذي أنجزه أمجد طلافحة لمصطلحات سيبويه، ما كان منها بسيطا، وما كان مركبا، وما كان أقرب إلى الشرح والتفسير منه إلى المصطلح[2].

لا ريب في أن سيبويه لم يبتدع هذا العدد الكبير من المصطلحات، فلقد شهد القرن الثاني للهجرة قبل سيبويه نشاطا نحويا كبيرا لا تشهد له كتب التراجم والأخبار فحسب، بل يشهد له الكتاب نفسه في نقله عن شيوخه وعن شيوخ شيوخه، وفي تحليله الذي وصل إلى مستوى من النضج لا يمكن أن يكون في أول العلم، فلا بد من أن يكون هذا العلم قد قطع شوطا بعيدا قبل سيبويه، ولا بد من أن يكون هذا العلم قد بدأ بتأسيس مصطلحه.

أما ما ورثه عن سابقيه فيمكن العودة فيه إلى ما في كتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد من مصطلحات نحوية مبعثرة في ثناياه، وإلى تمحيص ما نسبه علماء العربية إلى النحويين قبل سيبويه. ولا ريب في أن الباحث لا يمكن أن يطمئن إلى إعداد ثبت كامل ونهائي بهذه المصطلحات الموروثة، فدون هذا الثبت مصاعب لا يمكن تخطيها، غير أنه يمكن الاطمئنان إلى أن عددا كبيرا من مصطلحات الكتاب البسيطة كمصطلحات (النحو) و(الصرف) و(الاسم) و(الفعل) و(الحرف) وغيرها موروث لا شك فيه، لوجوده في كتاب العين، أو لتواتر الروايات في نقله عن السابقين. إلا أن البحث في كتاب العين لا ينبغي له أن يكتفي بالنظر في المداخل، فقد يرد اللفظ بمعناه المعجمي في مدخله، وبمعناه الاصطلاحي في مدخل آخر، ولذلك فلا بد من تتبع المصطلح النحوي عنده في المداخل وفي ما تحويه المداخل.

ويبدو من المنطقي أن نفترض إلى جانب هذا الموروث عددا من المصطلحات البسيطة التي ابتدعها سيبويه[3]، وهي مصطلحات يمكن تصنيفها في بابين اثنين:

– **أولها**: مصطلحات ربما يكون ابتدعها أو ابتدع بعضا منها لأنها لم ترِد في النقول عن السابقين، ويمكن أن تُنسب إليه لأنها وردت أو لم ترد إلا في كتابه، إلا إذا قام الدليل على أنها كانت قديمة متوارثة.

– **وثانيها**: مصطلحات قديمة وردت في النقول عن السابقين، وأخذها سيبويه عنهم، ولكنه أعطاها مفهوما جديدا لم يكن عندهم؛ فاللفظ فيها قديم موروث، والمفهوم فيها جديد مبتدَع كمصطلحات (الفتح) و(النصب) و(الضم) و(الرفع) و(الكسر) و(الجر)، وغيرها، فلقد كانت هذه المصطلحات معروفة كثيرة التواتر في كتاب العين، على سبيل المثال، غير أنها لم تكن، فيما يبدو، تحمل نفس المفاهيم التي ظهرت في الكتاب لأنها لم تكن تميِّز ألقاب الإعراب من ألقاب البناء، فجعل سيبويه قسما منها للبناء لا يتعداه، وهي (الفتح) و(الضم) و(الكسر)،

وجعل قسما منها للإعراب لا يحيد عنه، وهي (النصب) و(الرفع) و(الجر). ولا يكون هذا القسم الثاني إلا بتأثير عامل من العوامل. ويمكن أن تُعد هذه المصطلحات جديدة إذن، لا لأن لفظها جديد، بل لأن المرجع الذي تحيل إليه قد تغير[4].

ج - الانتقال إلى المصطلح :

1 - المعنى المعجمي ووهم المصطلح :

في المقابل، قد يجد الباحث في كتاب سيبويه مصطلحات مستقرة في التراث ترد في الكتاب بالمعنى المعجمي العام، لا بالمعنى الاصطلاحي المتعارَف عليه، وسوف أمثّل لهذه المسألة بمصطلح (الخبر) الذي يُطلق في التراث النحوي عموما على الوظيفة النحوية التي يشغلها الجزء الثاني من الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر. وقد حد النحويون (الخبر) بأنه «ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ» (ابن هشام: شرح شذور الذهب، 183). وغالبا ما يرد هذا المصطلح في عناوين أبواب كتب النحو، كباب (المبتدأ والخبر)، أو «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار» الذي يراد به باب «كان وأخواتها»، و«باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر»، يراد به باب «إنَّ وأخواتها» (الزجاجي : الجمل، 41، 51). وقد سمِّيت هذه الوظيفة النحوية (خبرا) لأن الخبر الحقيقي الذي يحمل الفائدة غالبا ما يكون في موقع المبني على المبتدأ، وذلك من باب تسمية المجموعة بأكثر العناصر تمثيلا لها.

حين يرد (الخبر) في كتاب سيبويه، قد يلتبس الأمر على القارئ الذي تعوّد على قراءة أبواب (خبر المبتدأ)، و(خبر إنّ)، و(خبر كان)، وغير ذلك، فيأخذ المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ، فيحمله على الوظيفة النحوية. وقد يدفعه إلى هذا اللبس أنَّ مصطلح (الخبر) قد يَرِدُ في كتاب سيبويه في سياق يُشتمُّ منه أنَّ المقصود به وظيفته النحوية، كالموضع الذي يشرح فيه سيبويه جملة (إنَّه هو المسكينُ أحمقُ)، فيجعل عبارةَ (هو المسكينُ) «فصْلا بين الاسم والخبر» (2/ 76)، يريد بالاسم الضميرَ الغائبَ : (الهاء) وبالخبر : لفظَ (الأحمق) المرفوعَ الذي يُعرِبُه المُعربون خبرا، فيقولون عن جملة (إنه أحمقُ) إنها جملة اسمية يكون ضمير الغيبة فيها في محل نصب اسم (إنَ) ويكون (الأحمقُ) خبرا لها. لكن سيبويه حين يقول عن (الأحمق) إنه (خبر) فإنه لا يعني بالضرورة الوظيفة النحوية، لأنه يسمي هذه الوظيفة باسم آخر هو (المبني على المبتدأ) أو (المسند إليه)، أي المسند إلى المسند الذي هو (المبتدأ). أما (الخبر) فيظل في الكتاب مشدودا إلى المعنى المعجمي للفظ حتى حين يكون هذا اللفظ مبنيا على المبتدأ، كما هو الحال في الجملة التي رأيناها. ويأتي اللبس هنا من كون لفظ (الأحمق) هنا يجمع معنيين في وقت واحد، فهو خبر حقيقي لأنه يحمل الفائدة،

وهو (خبر) نحوي في الوقت نفسه، لأنه مبني على الضمير. فإذا ما انفصل المعنيان أمكن تمييز المفهوم الذي يعبر عنه لفظ (الخبر) في الكتاب. ويبدو هذا الأمر واضحا حين يستخدم سيبويه لفظ (الخبر) دون أن يكون للفظ دالا على الوظيفة النحوية التي سماها النحويون (خبرا). مثال هذا لفظُ : (المنطلق) في جملة : (هذا عبد الله منطلقا). يقول سيبويه إن (عبد الله) مبني على الاسم المبهم (هذا)، فالاسم المبهم (هذا) مبتدأ، والاسم المعروف (عبد الله) مبني عليه، فهما مسند ومسند إليه (2/ 73). أما الخبر الحقيقي فليس (عبد الله) «لأنك لا تريد أن تعرِّفه عبد الله»، وإنما هو (المنطلق). غير أنه انتصب كما ينتصب (الراكب) في قولك : (جاء عبد الله راكبا). ويعلل سيبويه انتصاب (المنطلق) في مثل هذه الجمل بأنه «خبرٌ للمعروف المبني على ما [هو] قبله من الأسماء المُبهَمة» (2/ 77).

هذا المثال وغيره مما يدعو إلى ضرورة الاحتراز في الحكم على مصطلحات سيبويه اعتمادا على ما استقر في التراث النحوي المتأخر، لأن كثيرا منها يظل متأرجحا بين المعنى المعجمي الأول للفظ، والمدلول الاصطلاحي المكتسب.

2 – طرق الانتقال إلى المصطلح :

يجري الانتقال من المعنى المعجمي للّفظ إلى المعنى الاصطلاحي في الكتاب عبر طريقين أساسيين:

الطريق الأول : تخصيص اللفظ وتضييقُ مجاله بالانتقال به من معنى لغوي عام إلى معنى اصطلاحي خاص في مجال النحو، وهذا طريق معروف مألوف في التراث، فقد تحدَّث علماء العربية قديما عما سمَّوه بـ«الالفاظ الاسلامية»[3] مثل الكافر والدين والصوم وغير ذلك من الألفاظ التي كانت معروفة في الجاهلية، فأعاد الاسلام استخدامها بتخصيص مجالها، كالصوم الذي كان يعني، كما يقول الزجاجي، الامساك عن فعلٍ ما، فخصصه الاسلام بالامساك عن الطعام والشراب نهارا (الزجاجي: اشتقاق أسماء الله، 283). ويمكن أن يمثَّل لهذا التخصيص بمصطلح (الجزم) الذي يعني في اللغة : القطع، ويعني في الكتاب : قطع آخر الفعل المضارع بتأثير عامل من عوامل الجزم، وبمصطلح (الفاعل) الذي يعني في اللغة القائم بالفعل، ويعني غالبا في الكتاب : الاسمَ المرفوع الذي يأتي بعد فعل، ويُسنَد ذلك الفعل إليه، لأن هذا الاسم غالبا ما يكون قائما بالفعل. وهذا من باب تسمية المقولة بالعنصر النموذجي الأكثر تمثيلا لها.

أما الطريق الثاني فهو طريق المجاز، لعلاقة مشتركة بين المفهوم النحوي الجديد والمعنى اللغوي للفظ، وأكثر ما تكون هذه العلاقة علاقةَ مشابَهةٍ يستعار فيها اللفظ العام للتعبير عن مفهوم خاص، كاستخدام (المجاري) في حديث سيبويه عن مجاري أواخر الكلِم (الكتاب، 1/ 13)، وكاستعمال (الأبنية) في حديثه عن الأفعال التي تبنى لما مضى، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن

لم ينقطع (الكتاب، 1/ 12)، وكاستعمال (التكسير) في حديثه عن تكسير الاسم الواحد للجمع بسبب تغيير بِنيته، كما يكسّر الإناء، فتؤخذ أجزاؤه ثم تُعجن ليُصنع منها إناء جديد.

اللافت في مصطلحات الكتاب، ما ورثه سيبويه منها وما ابتدعه، أن حضور مصطلحات العلوم الأخرى، غير علم النحو، ليس حضورا قويا مميزا، فلا يكاد الباحث يلمح إلا عددا قليلا من المصطلحات التي تبدو قريبة من مصطلحات علم الفقه كالحسن والقبيح والمستقيم والجزاء والجواز. وقد ألح ميخائيل كارتر على العلاقة الوثيقة في كتاب سيبويه بين النحو والفقه في طريقة التحليل وفي المصطلح[6]. أما المصطلحات المجردة كمصطلحَي (الجوهر) و(العرَض) اللذين يُذكّران بمصطلحات الفلاسفة، فقليلة في الكتاب، ولا يرِد هذان المصطلحان إلا مرة واحدة فيه.

يقول سيبويه عن (الطين) إنه «اسمٌ وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه» (الكتاب، 2/ 117). أما مصطلح (العرَض) فيرد في عنوان أحد الأبواب: «هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض» (الكتاب، 1/ 24)، فيشرح السيرافي هذا الباب قائلا: «(من الأعراض) يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه» (شرح الكتاب، 2/ 75)، فيبدو المصطلح أقرب إلى الشرح منه إلى الاصطلاح. وكذلك حال مصطلحات (الجنس) و(الصنف) التي لا تتواتر كثيرا في الكتاب لأن سيبويه يفضل عليها مصطلحات منتزعة من العلاقات الاجتماعية ولا سيما تلك المتعلقة بالأسرة كـ(الأمّة) و(القبيل) و(الأم) و(الأخت) و(البنت)[7]. أما السواد الأعظم من مصطلحات الكتاب فمُنتزَع من ألفاظ ما يسمونه باللغة العامة المشتركة، كمصطلحات (الجوف) و(الحلق) و(الخيشوم) و(الثنيّة) وغيرها من مصطلحات الأصوات. وربما تعزز هذه الملاحظات المتعلقة بتَكوُّن المصطلح في كتاب سيبويه رأيَ القائلين بأن النحو عربيُّ النشأة، مرتبط بالعلوم العربية الأصيلة، فلا تظهر مصطلحات العلوم الدخيلة فيه.

يلاحظ جيرار تروبو في مقدمة الفهرس الذي صنعه لمفردات كتاب سيبويه، غياب المصدر الصناعي فيها، وغياب أسماء النسبة المبنية على أسم الجنس؛ ليس في الكتاب من هذا القبيل إلا مصطلح واحد هو مصطلح (نحوي). أما مصطلحات (الثلاثي) و(الرباعي) و(الخماسي) فيعبر عنها سيبويه ب(بنات الثلاثة) و(بنات الأربعة) و(بنات الخمسة)، ويجعل تروبو هذا الأمر دليلا على قِدم المصطلح عنده (15-14)[8].

يكشف اختيار مفردات الأسرة مصطلحاتٍ نحويةً عن علاقات النسب التي تشبه علاقات النسب في الأسرة. ويبدو لافتا أن يغيب مصطلح (الأب) في نظام أبوي، فلا يرد لفظ (الأب) إلا بمعناه اللغوي العام، ولا يرد لفظ (الابن) على الإطلاق، فيما يرد مصطلح (الأخ) ثلاث مرات بمعنى (النظير). أما مصطلحات (الأم) و(الأخت) و(البنت) فكثيرة الدوران في الكتاب، وربما

كان ذلك لأن سيبويه يتحدث عن غير العاقل الذي كثيرا ما تستخدم العربية صيغة التأنيث للتعبير عنه؛ فهناك (بنات الحرفين)، و(بنات الثلاثة)، و(بنات الأربعة)، و(بنات الخمسة)، إلى جانب (بنات الواو) و(بنات الياء) و(بنات الهاء) و(بنات العين) و(بنات المضموم). غير أنه لم يكتب العيش طويلا لمصطلح البنات، خلافا لمصطلح (الأخوات) الذي استقر في التراث النحوي العربي للتعبير عن العناصر التي تشترك في مجموعة واحدة، وتربطها علاقة المشابهة بواحد من عناصر المجموعة يكون أكثرها تصرفا، فهو العنصر النموذجي الأبرز الذي يمثل خصائص المجموعة خير تمثيل، فيكون (أمّ الباب). وقد ورد مصطلح (الأم) سبع مرات في الكتاب بهذا المعنى، وظل النحويون يتداولون هذا المصطلح بعد سيبويه، فيقولون عن (إنْ مثلا إنها (أم حروف الجزاء). أما مصطلح الأخوات فقد ورد أربعا وتسعين مرة في الكتاب[9]، ولا يزال حيا يرزق حتى في الكتاب المدرسي، فيقال : (كان وأخواتها) و(إنَّ وأخواتها) ربما لأنه لم يُبتدع للتعبير عن الباب مصطلحٌ بسيط، فليس باب (الأحرف المشبهة بالأفعال) أكثر بساطة واختصارا من باب (إنَّ وأخواتها).

ثمة ميدان آخر بالغ الأهمية لجأ إليه سيبويه لوصف العلاقات النحوية، وهو ميدان البناء؛ فقد استخدم البناء ومشتقاته في مصطلحات الصرف ومصطلحات النحو للتعبير عن صيغة الكلمة وشكلها، أو للتعبير عن علاقتها بغيرها من الكلمات في داخل الجملة، فيبنى الفعل على الاسم، ويبنى الاسم على الفعل ، كما يبنى الاسم على الاسم[10] فيما يعرف بالجملة الاسمية، ليكون كلاما. يقول سيبويه عن (هذا) في قولهم : «هذا عبدُ الله منطلقا» : «(هذا) اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعد،، وهو (عبد الله). ولم يكن ليكون (هذا) كلاما حتى يُبنى عليه، أو يبنى[11] على ما قبلَه؛ فالمبتدأ مسند، والمبني عليه مسند إليه» (الكتاب، 2/ 78).

إن لجوء سيبويه إلى ميدان البناء لاستعارة مفرداته، وحديثَه عن المبتدأ والمبني عليه، وإسناد كلٍّ واحد منهما إلى الآخر، يجعل الجملة هيكلا وبناء، فيُذكِّر بالقول المنسوب إلى الخليل الذي جعل اللغة بناءً حين سُئل عن العلل التي يَعْتلُّ بها في النحو فقال إنَّ مثلَه في ذلك مثَل رجل حكيم «دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها»، فجعل يعتل لكل شيء فيها، «فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فَعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فَعله لغير تلك العلة» (الزجاجي : الإيضاح، 65-66). وليست هذه الصورة ببعيدة عن صورة اللغة في اللسانيات الحديثة.

د- من العبارة المركبة إلى المصطلح البسيط:

في الثقافة العربية وفي غيرها أنّ البسيط قبل المركب، لانّ المركب يتشكل من عناصره البسيطة، ويكون بتركيب لفظين أو أكثر في علاقة من العلاقات التي تفرضها أنظمة اللغة، كعلاقة الإضافة أو علاقة الإتباع بالمنعوت، أو غيرها حسب قوانين التركيب في نظام الخطاب

الخاص بكل لغة من اللغات. وفي كتاب سيبويه فيض من هذه المصطلحات التي لم تحظَ بالعناية اللازمة. وقد استقر كثير من هذه التراكيب مصطلحاً ثابتا منذ زمن طويل، وتوارثه النحويون خلَفاً عن سلَف كمصطلحات (المفعول به)، و(المفعول فيه) و(المضاف إليه)، وبقي غيرها أقرب إلى الشرح منه إلى المصطلح، كـ«الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخَر» (الكتاب، 1/ 39) –وهو ما سُمِّي فيما بعد بأفعال الظن– أو كـ«الفاعلَين والمفعولين اللذين كلُ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفعلُ به» (الكتاب، 1/ 73) –وهو ما سُمِّي فيما بعد بباب التنازع.

قد يخطر بالبال اعتمادا على ما سبق، أن المصطلح البسيط دائما أولُ، وأن المركَّب تالٍ له، لأن الأول يعتمد على نظام التسمية، والآخَرَ على نظام الخطاب الذي يسمح بجمع العناصر البسيطة وتركيبها حسب قوانينه. غير أن المسألة لا تجري دائما على هذه الصورة، فقد يسبق المركّبُ المصطلحَ البسيطَ فيكونُ أصلا له، وذلك بأن يتشكل المركب من وحدات التسمية البسيطة في مرحلة أولى فيما يشبه شرحَ المفهوم أو حدَّه، ثم يُختَزلُ هذا المركب حين يكثُرُ استخدامه، لأن طولَه يجعله عسير المتناوَل، فيتحول إلى مصطلح بسيط. وبهذا تجري عملية تشكل المصطلح في اتجاهين متعاكسين : من اللفظ البسيط إلى اللفظ المركب في مرحلة أولى، ومن المركب إلى البسيط في مرحلة ثانية.

ثمة ملاحظة مهمة ثانية لا بد منها تتعلق بمعاني الألفاظ في وصف هاتين العمليتين؛ فالمعنى الاصطلاحي للفظ لا يكون واضحا وحاسما إلا في آخر المرحلة الثانية حين يُختصر المركّب فيصبح مصطلحا بسيطا يتداوله أصحاب الاختصاص، أما في ما عدا ذلك فهو أقرب إلى المعنى المعجمي منه إلى المعنى الاصطلاحي، لأن المركّب غالبا ما يكون شرحا للمفهوم، يتوسل بألفاظ اللغة العامة، ثم يُختصر فيصبح مصطلحا دالا على المفهوم الذي كان يدل عليه المركّب.

يمكن أن يمثَّلَ لهذا الاتجاه المزدوج في كتاب سيبويه بمصطلح (المضارع) الذي يظهر في الكتاب أولَ ما يظهر، عبارةً مركّبة حين يتحدث سيبويه عن «الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربعُ : الهمزة والتاء والياء والنون» (1/ 13)، ثم تُختصر هذه العبارة بعد ذلك فتصبح «الأفعالَ المضارعة» (1/ 14) بعد سقوط العناصر التي تُجعَل هذه الأفعالُ مضارعةً لها. ومثال ذلك أيضا مصطلح (الحروف) الذي يراد به حروف المعاني دون غيرها، فقد ورد أول ما ورد في الكتاب عبارةً مركبة هي «حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» (1/ 12) –ربما لتمييزه من حروف المعجم – ثم أعيدَ توزيعُ العناصر المكونة لهذا المصطلح، فعُبِّرَ عنه بعبارات أخرى مشابهة

له مثل «الحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى» (1/ 15)، و«الحروف التي ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال» (1/ 17)، ثم بدأت بعض العناصر بالسقوط فقيل : «ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل» (1/ 12)، أو «ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى» (1/ 15) قبل أن يصبح مصطلحا بسيطا هو (الحرف).

هـ- تأرجح المعنى الاصطلاحي بين العموم والخصوص:

في الثبت الذي أعده جيرار تروبو لمفردات الكتاب تصنيفٌ لهذه المفردات حين تُستخدم بمعناها المعجمي أو بمعناها الاصطلاحي في مجال النحو عموما وفي قضايا المنهج أو في مجالات الأصوات والصرف والتركيب بشكل خاص. ويُعتبَر هذا الثبت أداة عملية جيدة في التمييز بين مصطلحات علم النحو ومفردات اللغة العامة، وتسمح طريقته في التصنيف بملاحظة عدد كبير من المفردات التي تَرِدُ مرة بمعناها المعجمي، ومرة بمعنى اصطلاحي، وهو أمر بالغ الأهمية في دراسة المصطلح.

غير أن في المسألة ما هو أخفى مما لا يقدم الثبت له ما يسمح بمحاصرة المعنى فيه ولا سيما حين يتراوح المعنى الاصطلاحي بين العموم والخصوص، وسأمثل لهذه القضية بمصطلح واحد هو مصطلح الاسم :

يرد هذا المصطلح في أول باب من أبواب الكتاب في القسمة المشهورة لأقسام الكلام إلى «اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» (الكتاب، 1/ 12)، ف(الاسم) هنا، كما هو واضح، يقع في مقابلة (الفعل) و(الحرف). وهذا يعني أن (الصفة) و(المصدر) و(اسم الفاعل) و(اسم المفعول) وغيرها داخلة في باب الاسم، فكل صفة اسم، وكل مصدر اسم، إلخ، وليس العكس صحيحا.

غير أن في الكتاب ما قد يغري بغير هذا، فيُخيَّل لغير المتمرِّس أن صاحب الكتاب يتناقض في تقسيمه، فهو يعد بابا لما «بنَتْه العرب من الأسماء والصفات والأفعال» (4/ 242) يأتي فيه (الاسم) في مقابل (الصفة)، فما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه قد يأتي على وزن (فَعْل) ويكون -والقول لسيبويه- «في الأسماء والصفات»، و«يكون (فِعْلا) في الاسم والصفة». و«يكون (فُعْلا) في الأسماء والصفة»، و«يكون (فَعَلا) في الاسم والصفة» (الكتاب، 4/ 243-242)، إلخ. يريد بالاسم هنا الأسماءَ الجامدة، أي الأسماء الأُول التي تعرب في التراث بأسماء الأعيان. مثال هذه المقابلة بين الأسماء والصفات (كلب) و(صعب)، فكلاهما على (فعْل)، غير أن الأول اسم، أي أنه اسم عين، والثاني صفة، وكلاهما داخل في باب الاسم اعتمادا على تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام فقط: (الاسم) و(الفعل) و(الحرف). ويقول سيبويه في (مُفاعِل) إنه يكون في الصفة نحو

(مقاتِل ومسافر ومجاهد)، «ولا نَعلمُه جاء اسما»، وقد يختصون الصفة بالبناء دون الاسم، والاسمَ دون الصفة» (الكتاب، 4/ 250) أي أنه لا يعلم اسما من أسماء الأعيان جاء على وزن (مُفاعِل).

هذه الأقوال لسيبويه تجعل (الصفة) في مقابل (الاسم). أما في القسمة الثلاثية للكلام، فالصفة اسم، لأن الكلمة إن لم تكن فعلا ولا حرفا فهي اسم. هذا يعني أن الاسم يأتي مرة بالمعنى الواسع فيعني كلَّ ما ليس بفعل ولا حرف، أي قسما من أقسام الكلام الثلاثة، ويأتي مرة بالمعنى الخاص فيعني قسما من أقسام الاسم نفسه، فهو ليس بفعلٍ ولا حرف، وهو أيضا ليس بصفة. وعليه ينقسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، ثم ينقسم الاسم نفسه إلى اسم وصفة، ولا يمكن بداهة أن يكون مدلول الاسم في الحالتين واحدا لأن الاسم في الحالة الأولى جزء من الاسم في الحالة الثانية، فهما واقعان إذن على مستويين متدرجين من مستويات التصنيف أحدهما جزء من الآخر :

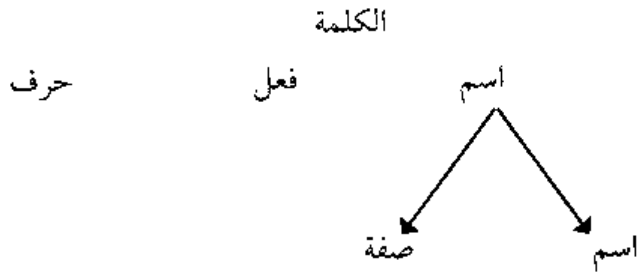

يبدو واضحا من خلال هذا الرسم أن مصطلح (الاسم) لا يمكن أن يغطي المفهوم نفسه في المستويين، وما قد يبدو تناقضا في تصنيف سيبويه ليس في حقيقة الأمر إلا نتيجة لغياب مصطلح خاص بالاسم في المستوى الأدنى للتصنيف، فكأن الاسم ينقسم في الحقيقة إلى قسمين اثنين : اسم هو صفة، واسم هو غير صفة، ثم تُختصَر التسمية فيصبح (الاسمُ الصفةُ) (صفةً)، ويصبح (الاسمُ غيرُ الصفةِ) (اسما)، فيختلط بالاسم الذي في المستوى الأعلى، والذي هو قسيم الفعل والحرف:

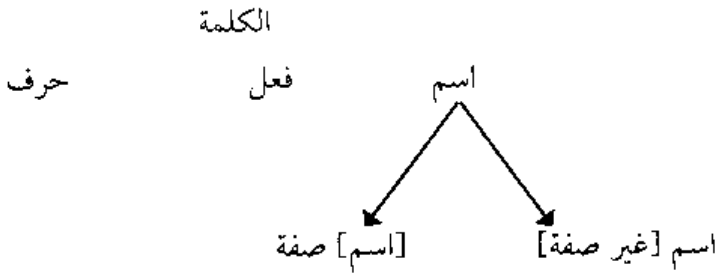

سلام بزي حمزة

التعاليق :

[1] أنظر في هذه المسألة: André Roman : *Grammaire de l'arabe*, pp. 6-7. وانظر حديث ابن جني عن خفة الثلاثي واعتداده، ونقل الرباعي والخماسي (الخصائص، 1/ 61-59).

[2] G.Troupeau : *Lexique-index du Kitâb de Sîbawayhi* ; Amjad Talafheh : *La terminologie grammaticale complexe dans le Kitâb de Sîbawayhi*.

[3] انظر في هذه المسألة: عبد القادر المهيري: «على هامش المصطلح النحوي في كتاب العين»؛ وانظر كذلك: حسن حمزة: «في تطور المصطلح النحوي».

[4] حسن حمزة: «في تطور المصطلح النحوي العربي».

[5] انظر ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، 78-81

[6] M.Carter : « Sîbawayhi », EI, IX, 546-550 REI, XLIV, 86-91 ؛ انظر نقدا له في Jonathan Owens : « The comparative study of medieval arabic grammatical theory », 425-440

[7] أنظر M.Carter : «Sîbawayhi»

[8] المصطلحات التي تستخدم اسم النسبة كالثلاثي والرباعي والخماسي موجودة في كتاب العين، وفي معاني القرآن للفراء. أما الأخفش فيستخدم بنات الأربعة، مثله في هذا مثل سيبويه (انظر Hassan Hamzé : Le naÒdar Òinâ'î, p.6 -).

[9] أنظر الثبتين اللذين أعدهما جيرار تروبو وأمجد طلافحة لكتاب سيبويه.

[10] حسن حمزة : «عودة إلى المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه»، 37-38

[11] أي : أو يُبنى (هذا) على ما قبله، فيكون خبرا له.

المصادر والمراجع:

ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، 1371هج/ 1952م.

ابن فارس : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1383 هج / 1964م.

ابن هشام : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط 10، 1385هج/ 1965م.

حسن حمزة : «في تطور المصطلح النحوي العربي»، دورية علوم اللغة، القاهرة، عدد خاص عن المصطلح النحوي العربي، تحت الطبع.

الزجاجي : الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت- إربد، ط1، 1404هج/ 1984م.

الزجاجي : اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته، تحقيق عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1406هج/ 1986م.

الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هج/ 1979م.

سيبويه : الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1971- 1979/.

السيرافي : شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1990

عبد القادر المهيري : «على هامش المصطلح النحوي في كتاب العين»، حوليات الجامعة التونسية، عدد 27، 1988، ص ص 24-30.

Carter, Mickael: "Sibawayhi", *E.I.*, 2ème éd., vol IX, pp. 546-551

Carter, Mickael: REI, XLIV, pp. 86-91

Hamzé, Hassan : « Le masdar sinâ'î en arabe, approche diachronique », *Revue de la Lexicologie*, Mélanges offerts au professeur Ahmed El Ayed, nos 16-17, 1420/2000-1421/2001, pp. 5-28.

Owens, Jonathan : «The comparative study of medieval arabic grammatical theory», *Historiographia Linguistica*, offprint, John Benjamins Publishing Company, XXII, n° 3, 1995, pp. 425-440.

Talafheh, Amjad: *La terminologie grammaticale complexe dans le Kitâb de Sîbawayhi*, Thèse de doctorat, Université Lyon 2, France, 2003.

Troupeau, Gérard : *Lexique-index du Kitâb de Sîbawayhi*, Klincksieck, Paris, 1976.